جامعة بغداد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

تأثير السياسة المائية الايرانية على الامن المائي للعراق

The impact of Iran's water policy on the security of Iraq

م .م ايمان جواد عبد الكاظم

م .م مخلد ماجد احمد

البريد الالكتروني : eman.j@cis.uobaghdad.edu.iq

رقم الهاتف : 07714515384

تأثير السياسة المائية الايرانية على الامن المائي للعراق

الكلمات المفتاحية : الامن المائي , سياسة مائية ايران ,التعاون الاقليمي , اتفاقيات مائية , تحديات الامن المائي .

ملخص

تعد قضية المياه من القضايا الشائكة والمعقدة، والمتوقع لها إن تنتقل في المستقبل من مجرد خلافات وأزمات مستعصية إلى حروب مباشرة بين دول المنبع والمصب، لاسيما في ظل عدم توصل القانون الدولي لمعاهدات تلزم تلك الدول بتقاسم المياه؛ والتعاون في مجالات إنشاء المشاريع المائية على المجرى المائي الدولي بما ينسجم مع حقوق الجميع في هذا المجرى، ما لم تتمكن فيه دول المنطقة من التوصل إلى اتفاق بشأن المياه، لأن الأمر لا يتعلق بقضايا سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو تاريخية يمكن تأجيلها، وإنما يتعلق بإكسير الحياة إلا وهو المياه .

تأثر العراق بالسياسات المياه الإقليمية لدول الجوار يعتبر عاملاً هاماً يؤثر على الأمن المائي في البلاد. فبدءًا من المشاريع المائية التي تقيمها دول الجوار وصولاً إلى تحويل مسارات الأنهار إلى العمق الإيراني، تظهر تلك السياسات السلبية تأثيرها على العراق بوضوح. فالاستخدام المأمول للمياه كسلاح ضغط سياسي ضد العراق والتدخل في شؤونه الداخلية يُعد خطراً حقيقياً.

abstract

The issue of water is one of the thorny and complex issues, and it is expected that in the future it will move from just intractable disputes and crises to direct wars between upstream and downstream countries, especially in the absence of international law to reach treaties obliging those countries to share water; cooperation in the fields of establishing water projects on the international watercourse in line with the rights of all member states in this field , including

The research found that Iran aims, through its water projects that it has established or by diverting the paths of those rivers to the Iranian depth, to use water as a political pressure card against Iraq and interfere in its internal affairs, as well as weakening agriculture in Iraq and displacing

the population of border areas from Iraqis to acquire their lands whenever the opportunity arises, Iran has invested the waters of these common border rivers with great depletion since the Forties of the last century, and Iran's role in the problem is no less the research recommends that urgent work be done to solve the outstanding political and security problems with Iran because the persistence of problems and their aggravation will push these countries to use water as a geopolitical weapon against Iraq and the enactment of legislation and laws that preserve water resources_

مقدمة

شكلت مسألة المياه والامن المائي تحديا على الصعيد الدولي خلال القرن الحادي والعشرين , وماتزال تلعب الدور المحوري في رسم الخارطة السياسية في المنطقة العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص , حيث ان منابع نهري دجلة والفرات تقع خارج حدود العراق الاقليمية فهذا يعني عدم قدرة العراق في التحكم بمصادر المياه وبالمشاريع المقامة عليها خارج حدوده , وبما ان وضع العراق الجغرافي كدولة مصب يضعه في موقف صعب , لأنه يتأثر سلبا بإجراءات الدول الواقعة في اعلى مجرى النهرين (تركيا وايران) حيث تؤثر تلك السياسات بدرجة كبيرة في كمية الايرادات المائية الواردة الى العراق ونوعية تلك المياه من خلال اعاده المياه الراجعة جراء البزل والصرف الصحي الى النهر مما يؤثر على البيئية في العراق .

مارست ايران سياسة مائية بخفض مناسب المياه الواصلة الي العراق , لكي تبسط نفوذا سياسيا واقتصاديا , مما انعكس سلبا على طبيعة النشاط الاقتصادي وفضلا عن ارتفاع نسبة الملوحة في مياه شط العرب مما اثر سلبا على الحياة البيئية العراقية .ومن هنا جاء بحثنا (تأثير السياسة المائية الإيرانية على الامن المائي للعراق)

أهمية البحث:

يتجلى أهمية البحث في دراسة تأثير السياسة المائية الإيرانية على الأمن المائي للعراق من خلال الأمن الغذائي: الماء يلعب دورًا حاسمًا في ضمان توفر الموارد المائية اللازمة للزراعة وإنتاج الغذاء , كما تؤثر المياه على العلاقات السياسية والاقتصادية: لكونها أصبحت قضية سياسية

واقتصادية تتداخل مع العلاقات بين الدول. تأثير السياسة المائية الإيرانية على العراق يمكن أن يؤثر على العلاقات الثنائية بين البلدين وقدرتهما على التعاون في مجالات أخرى.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في وجود أزمة مائية في العراق ناجمة عن عدم التزام دول الجوار المتشاطئة، بما في ذلك إيران، بالأعراف والقوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمياه. تبعًا لذلك، فإن سياسة المياه التي تتبعها إيران قد تسببت في تداعيات سلبية على الواقع المائي والأمن المائي في العراق.

قسم البحث على أربعة محاور : بين المحور الاول : مفهوم الامن المائي _ السياسات المائية في حين ركز المحور الثاني الموارد المائية في العراق , فيما تناول المحور الثالث : الأنهار المشتركة بين العراق وإيران , فيما تناول المحور الرابع : تأثير سياسة ايران المائية على الامن المائي للعراق

المحور الاول : مفهوم الامن المائي _ السياسات المائية

1- تعريف الامن المائي

يعد الأمن المائي من المفاهيم العصرية التي دخلت المعاجم السياسية أو الاقتصادية في الآونة الأخيرة، حيث طرحت الدراسات المائية والسياسية تعريفات عديدة لمفهوم الأمن المائي ومنها تعريف محمد بديوي له بأنه ضمان توفير الموارد المائية اللازمة للاستخدامات المتعددة سواء أكانت زراعية أم صناعية أم منزلية أم غيرها، بكميات تتناسب مع حجم الاستخدامات الحالية والمستقبلية بشكل مستديم يحقق ديمومة المياه [1]

كما يمثل الامن المائي احد مقومات الامن الوطني بصورة خاصة والامن الانساني بصورة عامة, ونظراً للحاجة المتزايدة لدراسة ظاهرة ندرة للمياة وانعكاساتها السلبية على الامن المائي اخذت العديد من الدول تشجع مؤسساتها البحثية على زيادة الاهتمام بدراسة الامن المائي فضلا عن المشاركة في المؤتمرات والمنتديات الدولية التي تعني بالأمن المائي ومنها المنتدى الدولي الثاني للمياه في عام 2000 , والذي خرج بتعريف للامن المائي بانه :(امكانية حصول أي فرد على

ما يكفيه من مياه بتكلفة يستطيع تحملها لعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة) [2]. وهناك من نظر الى مفهوم الامن المائي على انه (وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان اليها , حيث يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها) [3] , ويعرف ايضا : (الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان اي انه يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كما ونوعا , مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير) [4].

كما يعرف الأمن المائي بأنه: (قدرة الدولة على تأمين احتياجات البلد الحالية من المياه مع ضمان استمرارها وتدفقها للأجيال القادمة من خلال إدارة الدولة لمواردها المائية بالشكل الأمثل وكيفية تنمية هذه الموارد وتحويلها إلى طاقه إنتاجية فعالة في المستويات الزراعية والصناعية والتجارية والاستثمارية والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثماره[5]. وعرف بأنه: القدرة في الحصول على كميات كافية من المياه النظيفة والصالحة للحفاظ على مستويات كافية من الأغذية والسلع الإنتاجية [6]

2- السياسة المائية

يتصف مفهوم السياسة المائية بالتعقيد والتنوع شانها شان الكثير من المفاهيم الاخرى , وتعرف السياسة المائية (التحليل المنهجي للصراع والتعاون بين الدول فيما بينها حول الموارد المائية الدولية) [7] , وهي ايضا (الاطار الذي يتم عبره ادارة الموارد المائية المتاحة واستنباط مجموعة من القواعد والاجراءات المنظمة لتلك الموارد على المستويين الداخلي والخارجي) [8], وايضا عرفت (مجموعة من التدابير الفنية والقانونية والمؤسسية التي توجه الانشطة الوطنية فيما يتعلق بكمية المياه ونوعيتها واستخدامها) [9] .

كما وعرفت على أنها : السياسة التي يمكن أن تتخذها حكومة الدولة للتصرف بالواردات المائية المتاحة لدولتها، فضلا عن الأساليب والإجراءات التي تلتزم بها و سياستها مع الدول المجاورة التي قد تشاطئها الأنهار الدولية) [10]. وذكرت في معجم الموارد المائية المشتركة أنها : مجموعة من التدابير الفنية والقانونية والمؤسسية التي توجه الأنشطة الوطنية فيما يتعلق بكمية الموارد المائية ونوعيتها واستخدامها)، وأيضاً يقصد بها خطة أو مجموعة من المبادئ التي وضعتها

هيئة حكومية لتقديم التوجيه للقضايا العامة، وبالتالي فان السياسة المائية هي بمثابة الأساس لقوانين الدولة المتعلقة بالمياه والتنظيمات المؤسسية) [11].

المحور الثاني : الموارد المائية في العراق

تعتبر المياه موردًا طبيعيًا حيويًا في المناطق ذات المناخ الجاف وشبه الجاف، مثل العراق، حيث تلعب دورًا حاسمًا في توزيع السكان وتأثيرهم في الزراعة والاقتصاد والسياحة. وبالتالي، أهم مرتكزات الأمن المائي كونها المرتكز الأساسي لمختلف الأنشطة البايولوجية والاجتماعية والاقتصادية للإنسان , وعليه تقسم مصادر العراق المائية الى :-

اولا : المياه السطحية

تعتبر المياه السطحية من أهم المصادر التي يعتمد عليها العراق، خاصةً مع انخفاض معدلات هطول الأمطار. يشكل الجزء الأكبر من المياه السطحية في العراق نهري دجلة والفرات وروافدهما.

نهر دجلة ينبع من جنوب شرقي تركيا، حيث ينحدر من المرتفعات الجنوبية المحيطة ببحيرة كولجك. يتكون من مصادر متعددة، بما في ذلك دجلة الغربي وبوتان صو وتمان صو. يجري نهر دجلة في تركيا باتجاه الجنوب الشرقي لمسافة 485 كم قبل أن يدخل الأراضي العراقية عند قرية فيش خابور. يتميز نهر دجلة بأنه يتسلم مياه إضافية داخل العراق من عدة روافد، وهذا ما يفتقر إليه نهر الفرات [12].

أما نهر الفرات، فتنبع روافده فرات صو ومراد صو من المرتفعات الجبلية شرقي تركيا. يجري النهر لمسافة 1176 كم قبل أن يدخل الأراضي السورية عند مدينة طرابلس، حيث يجري لمسافة 604 كم ويصب فيه النهر رافدان وهما نهر الساجور والبليخ. يدخل نهر الفرات الأراضي العراقية عند مدينة القائم، ويخلو الفرات من الروافد في العراق، باستثناء بعض الوديان التي تصب فيه خلال فترات هطول الأمطار مثل وادي حوران. ومن المهم أن نلاحظ أن النسبة الأكبر من المياه الواردة لنهر الفرات تأتي من خارج العراق، وهذا يشكل تحديًا للعراق في تأمين

الكميات المائية التي يحتاجها. فقد تراجعت تصاريف نهر الفرات بشكل كبير بعد تنفيذ سوريا وتركيا لمشاريعها التخزينية والري [13].

يجب أن ندرك أن أي مشروع قد يتم تنفيذه من قبل ايران وسوريا أو تركيا قد يؤثر على حصة العراق المائية. وبالتالي، يتعين على العراق اتخاذ إجراءات وسياسات فعالة للتعامل مع هذا التحدي وضمان توفير المياه اللازمة للاستخدامات المختلفة، بما في ذلك الزراعة والشرب والصناعة.

ثانيا : مياه الامطار والثلوج

تمثل الامطار المصدر الثاني الاساسي الذي تعتمد علية الزراعه في العراق بعد الانهار ولا سيما في المنطقة الشماليه ، حيث تشكل الزراعة الديمية ثلث مساحة العراق الصالحة للزراعة، اذ تصل كمية الامطار في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية ما يقارب (١٠٠٠) ملم في السنة ، لتتراجع في المنطقة الجنوبية والجنوبية الغربية لتصل الى (٥٠) ملم في السنة ، لذا تستخدم مياه الامطار في المناطق الشمالية لزراعة المحاصيل الحقلية كالحنطة والشعير. اما في المناطق الجنوبية فكمية الامطار لا تساعد على قيام الزراعة ذات الجدوى الانتاجية ، حيث يكون دور الامطار في نمو الاعشاب والمراعي الطبيعية. أما الثلوج فتزداد في الغالب كلما اتجهنا نحو المنطقة الشمالية اذ تزود الثلوج المياه الجوفية والمياه السطحية بالمياه وتغذيها ، ولا سيما في اواخر نيسان مايجعلها مصدراً مهماً يغذي المياه الجوفية والسطحية [14] .

ثالثا: المياه الجوفية

لمصدر الثالث لموارد المياه في العراق هو المياه الجوفية. تعد هذه المياه مصدرًا إضافيًا لتلبية احتياجات الدولة المختلفة وللري الزراعي، خاصة في المناطق الصحراوية وبعض أجزاء من منطقة الجزيرة وشمال العراق. تعتبر هذه المياه بديلًا للمياه السطحية بسبب بعد او عدم توفر المياه السطحية في هذه المناطق [15] .

يحتوي العراق على مصادر متجددة للمياه الجوفية، قد بلغ حوالي (3.5 مليار م3) سنويًا، وهذا يعني كمية المياه التي تدخل إلى المكمن الجوفي عن طريق التغذية الطبيعية من الأمطار أو الأنهار أو المسطحات المائية

المحور الثالث : الأنهار المشتركة بين العراق وإيران

الأنهار المشتركة بين العراق وإيران والمشاريع المقامة عليها يشترك العراق مع إيران بمجموعه من الأنهار تبلغ حوالي (٤١) نهرا منها (٢٥) نهر رئيس دائم الجريان والباقي موسمي حيث يكون رفدها في موسم هطول الأمطار فقط، ومعظم هذه الأنهار تنبع من الجبال والمرتفعات الإيرانية وتدخل الأراضي العراقية وعلى طول الحدود المشتركة، والتي تقدر ب (١٢٠٠) (كم) [16]، وقد قامت إيران بتحويل مياه بعض الأنهار داخل أراضيها، وعملت على بناء مشاريع مائية متنوعة عليها خلافا للأحكام الواردة في محاضر جلسات لجنة تخطيط الحدود لسنتي (1913-1914) التي نصت على حصص العراق من مياه هذه الأنهار [17]، وقبل الاستعراض الجغرافي لهذه الأنهار لابد من الإشارة إلى عدم وجود معلومات كافية عن مشاريع الري بأنواعها والتي أقامتها إيران على هذه الأنهار، وعلى الرغم من قلة هذه المعلومات تم إعداد جدول بمشاريع المائية الإيرانية المقامة على الأنهار المشتركة، وللمزيد من المعلومات الاطلاع على جدول رقم (٥) في الملاحق، أما الأنهار المشتركة، فهي:

1- نهر الوند : ينبع من جبال إيران الغربية ويدخل الحدود أو الأراضي العراقية ليجري في منطقة جبلية لمسافة تقدر ب (٥٠) كم) ويصب في نهر ديالى جنوب مدينة خانقين بمحافظة ديالي)، وتبلغ مساحة حوض تغذيته نحو (٣٤٥٠ كم) يقع منها (٨٣% في إيران)، (١٧%) في العراق [18] ، ويعتمد ري الأراضي الزراعية الواقعة في مدينة خانقين بشكل رئيس على نهر الوند، وفي عام ١٩٥٤ ، أقدمت إيران على تنفيذ مشروع بغية تحويل مجرى النهر (من دون موافقة (العراق) لإرواء المناطق بين مدينتي قصر شيرين وخسروي، مما أدى إلى انخفاض مستوى تدفق المياه الى الأراضي العراقية[19].
2- نهر الزاب الصغير : ينبع من إيران ويدخل العراق في محافظة السليمانية، ويلتقي بدجلة جنوب قضاء الشرقاط في محافظة صلاح الدين، يبلغ طوله (٤٥٢) كم، وإيراده السنوي (٧,١٧) مليار م ويصب فيه رافد (بناوة)(سوته ويقدر تصريفه اليومي ب (٢٠ م

/ثا)[20]، وقد قام الجانب الإيراني بإنشاء عدد من السدود والمشاريع الأروائية على نهر الزاب وروافده مما أثر على مستوى تدفق مياه النهر باتجاه الأراضي العراقية، ويؤدي إلى اضرار بتوليد الطاقة الكهربائية في (سد دوكان)، فضلا عن الأضرار بالمشاريع الاروائية ومنها مشروعي (كركوك، الدبس)[21].

3- نهر كنكير ينبع من جبال زاغروس القريبة من الحدود العراقية عند قضاء مندلي، ويعبر الحدود الايرانية العراقية عند مضيق كوماسنك، ويعتمد على مياه هذا النهر أعتماداً كلياً سكان مدينتي سومار الإيرانية ومندلي العراقية لسقي أراضيهم الزراعية وبساتينهم[22]، وكان تصريف النهر سابقاً قبل قطعه من إيران (٧/٧٠٣) م/ثا، فيما يبلغ تصريفه الحالي (١٠٠٠) م /ثا ، وقد بلغت نسبة التلوث فيه (٢٥٠٠) جزء في المليون، التي هي عبارة عن مخلفات مياه البزل الإيرانية، لذلك فأن العراق عمد الى إيصال المياه إلى قضاء مندلي من نهر ديالى نتيجة عدم صلاحية مياه النهر للاستعمال بفعل السياسات الإيرانية علماً بان نهر ديالى يعاني اليوم من شحة المياه، لذلك انعكس هذا الأمر على خسارة مئات الهكتارات من الأراضي الزراعية الخصبة [23].

4- نهر كنجان : ينبع من مرتفعات (بشتكوه) الإيرانية ويجري باتجاه الجنوب الغربي نحو الأراضي العراقية، ويشكل خط الحدود لمسافة (١٣) كم مع إيران في منطقة بدرة وجصان (محافظة واسط) وبعدها يصب في هور الشويجة، ويطلق عليه (نهر كلال بدرة) وقد استثمرت إيران معظم مياه النهر داخل حدودها، حيث انخفض إيراده من (٦) م/ثا إلى (٢) م /ثا في الأراضي العراقية[24].

5- نهر الطيب: ينبع من المرتفعات الإيرانية، ويدخل الأراضي العراقية في منطقة جشمة ليلة (محافظة ميسان) ويصب في هور المشرح، ويبلغ طوله (١٣٠) كم ويعتمد النهر على مياه الإمطار كمصدر رئيس [25]، وقد أقامت السلطات يصبح الإيرانية سداً على نهر الطيب عند منطقة (دهلون)، مما أدى إلى إلحاق أضرار بالغة بالأراضي الزراعية في العراق [26].

6- نهر دويريج: تقع منابع هذا النهر إلى الجنوب من منابع الطيب، ويدخل الحدود العراقية عند مخفر الفكة ويستمر في جريانه حتى هور النساف، ويبلغ طوله (١٦٠) كم وتبلغ ذروة تصريفه (١٠٠) م / ثا، وان اكثر من (٨٥%) من مياهه يستغلها الايرانيون بشكل

غير منصف حيث قامت السلطات الإيرانية في منتصف الستينات بإنشاء سد ترابي على مجرى النهر فتسبب ذلك بقطع المياه التي تجري باتجاه الأراضي العراقية[27].

7- نهر قرة تو: ينبع من الجبال الإيرانية ويدخل الحدود العراقية عند قرية طنكي حمام (محافظة : ديالى) ثم يصب في نهر ديالى وتصب به عده روافد صغيرة بعد دخوله الأراضي العراقية، ويعد منتصف مجرى النهر الحدود الفاصلة بين الدولتين لمسافة (٣٧) كم، وانقطع مجرى النهر تماما عن قرية قره تو) جراء المشاريع الإيرانية المتمثلة بإنشاء سدود لرفع المياه للاستفادة منها في ري الأراضي الزراعية الإيرانية، مما أدى إلى أضرار فادحة بالأراضي الزراعية على الجانب العراقي. وقد وجهت وزارة الخارجية العراقية بتاريخ ٣٠/ ٦ / ١٩٩٦ مذكرة إلى السفارة الإيرانية في بغداد تحتج فيها على تلك الإجراءات غير القانونية التي تنتهجها الحكومة الإيرانية بشأن الأنهار المشتركة [28].

8- نهر الكارون : ينبع من جبال (بختياري) الإيرانية ويصب في شط العرب، ويبلغ طوله حوالي (٢٠٠) كم ويعد من أهم روافد شط العرب إذ يمده بمياه تصل إلى (٢١) مليار م من المياه، والتي تمثل (٣٠) من مجموع جريانه السنوي في حين تقدر كمية المياه المتدفقة إلى شط العرب من دجلة والفرات بنحو ٥ مليار م فقط [29] ، وفي عام ١٩٦٢ شيدت الحكومة الإيرانية عددًا من السدود والخزانات على النهر وروافده حيث أنجزت (١٢) سدًا على الكارون و(٦) على روافده، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كمية المياه المتدفقة إلى شط العرب بدرجة كبيرة وزيادة الملوحة فيه[30] .

9- نهر الكرخة: يعد هذا النهر الرافد الثاني بعد نهر الكارون من روافد شط العرب وينبع من الجبال الغربية لإيران ويصب في هور الحويزة، ويبلغ طوله حوالي (٤٩٠) كم، ومساحة حوضه (٤٨٠٠٠ كم ومصدر مياهه الإمطار بالدرجة الأولى، ويبلغ إيراده السنوي (٦،٤٠) مليار م[31]، وفي عام ١٩٦١ قامت إيران ببناء مجموعة من السدود لإغراض توليد الطاقة الكهرومائية، الأمر الذي دفع العراق للاحتجاج من خلال مذكرة أرسلت إلى السفارة الإيرانية في (١٦/١٢/١٩٦١)، وعلى الرغم من ذلك واصلت إيران مشاريعها إذ تم شق سبعة جداول في مقدمة السد لإرواء الأراضي الزراعية الواقعة على

جانبي الكرخه، وفي عام (٢٠٠١) افتتحت مشروع لري مساحة تقدر ب (٣٢٠٠) كم من الأراضي الزراعية [32] .

10- شط العرب : يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات عند كرمة علي جنوب مدينة القرنة , ويصب فيه رافدين هما (الكارون، والكرخة) اللذان يسهمان في تحلية مياهه[33]، وتبلغ مساحة حوضه حوالي (٨١) كم ، أما طوله فيبلغ حوالي (٢٠٤) كم، في حين يتراوح عرضه بين (٤٠٠) م في مدينة العشار و (١٥٠٠) م في مدينة الفاو، عند مصبه في الخليج العربي، ويتميز شط العرب عن الأنهار جميعها بأنه يجري باتجاهين متعارضين شمالا وجنوبا باليوم نفسه [34]، كما وتتجلى أهميته بكونه المنفذ الملاحي الوحيد للعراق إلى الخليج العربي، وفي حين تمتلك إيران منافذ بحرية عديدة في الشمال والجنوب، ويعاني شط العرب من مشكلة الطمي والترسبات لا سيما عند مصب نهر الكارون وقناة بهمنشير ، كما أقامت سدود على نهر الكارون ونهر الكرخة أو نهر ديالى وعلى الزاب الصغير ولم يؤخذ فيها رأي الجانب العراقي [35].

المحور الرابع : تأثير سياسة ايران المائية على الامن المائي للعراق

في ظل التغيرات المناخية العالمية التي يشهدها العالم اليوم يواجه العراق اخطاراً حقيقية في موارده المائية، كون أغلب مصادر مياهه تقع خارج حدوده، فهو يعتمد كلياً على مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما، ولما كانت منابع هذان النهرين تقع خارج حدود العراق الاقليمية، فهذا يعني عدم قدرته على التحكم بمنابعهما والمشاريع المقامة عليهما من قبل دول المنبع , حيث تشكل الأنهار الحدودية المشتركة حالة عدم استقرار سياسي واقتصادي لسكان العراق، وتتفاقم مشكلة المياه الحدودية بين الحين والآخر، بفعل سعي إيران لتنفيذ مشروعات مائية في أحواض الأنهار المشتركة دون استشارة العراق مما يبقي المشكلة معلقة ومثيرة للجدل في كل وقت [36].

إن سياسة تشييد السدود ومشاريع الخزن المائي التي تمارسها إيران لها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي في العراق، ولا تقتصر هذه السياسة على تناقص كميات المياه المنسابة في نهر دجلة وروافده فحسب، بل لها تأثيرات كبيرة على مجمل قطاعات العراق الاقتصادية سواء الزراعية ام الصناعية ام في مجال التجارة

القطاع الزراعي الأكثر تأثرا بالسياسة المائية حيث تقدر مساحة الاراضي القابلة للزراعة بـ حوالي (٤٨) مليون دونم منها (٣٢) مليون دونم في المناطق الأروائية [37] ، وهذا يدعي الحاجة الضروري لإنشاء مشاريع الري من قبل الحكومة العراقية لتأمين كمية المياه التي تطلقها دول المنبع إلى نهر دجلة وروافده، وبالعكس من ذلك سيؤدي إلى انخفاض كبير في كمية الإنتاج الزراعي، وهذا القطاع يساهم في الانتاج المحلي الإجمالي وبالتالي انعكاسه على مدخولات الفلاحين المزارعين مما يدفع بهم إلى ترك مهنة الزراعة والهجرة إلى المدن , فضلاً عن تحول مساحات واسعة من الأراضي المناطق صحراوية قاحلة [38] .

إن اثار تلك السياسة تؤدي إلى انخفاض كبير في الانتاج الزراعي المحلي وفي مدخولات المزارعين كما ستزيد من اتساع وزحف مساحات التصحر في العراق وانتشار الكثبان الرملية المتحركة، لقد تعرض قطاع الزراعة في العراق إلى الانهيار بسبب عزوف الفلاحين من ممارسة مهنة الزراعة، وأن معظم المشتغلين فيه قد اتجهوا للعمل في مهن أخر تدر ارباحا اكثر ومورد مستقر دائم لهم

اما القطاع الصناعي : لكمية المياه ونوعيتها أهمية كبيرة في توطن الصناعة وقيامها، حيث تدخل المياه مادة خام لكثير من الصناعات، كما هو الحال في الصناعات الغذائية وصناعة المشروبات، وتستخدم أيضا للتبريد في صناعة الحديد والصلب والفولاذ , إن انخفاض مناسيب المياه لها آثارا واضحة على قطاع الصناعة، إذ أغلب مصانع التعليب والمواد الغذائية تحتاج إلى نوعية جيدة من المياه نقية خالية من التلوث، فضلا عن كميات كبيرة من المياه العادية [39].

اما قطاع التجاري شهدت العلاقات التجارية بين العراق وإيران مستويات غير متكافئة بين الطرفين ، أن تشكل السلع والخدمات الإيرانية أهمية نسبية كبيرة من أجمالي الاستيرادات العراقية فقد أصبح العراق سوقا استهلاكياً لها، في الوقت التي لم تشكل الصادرات السلمية العراقية إلى إيران أي أهمية نسبية تذكر، مما يجعل العلاقة التجارية بين الدولتين غير متكافئة وتميل للتبعية الاقتصادية [40] , ان حجم التبادل التجاري بين ايران والعراق حاليا يتراوح مابين 10و 20 مليار دولار [41] .

لقد عانى الاقتصاد العراقي من العجز في الميزان التجاري، نتيجة اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات بين العراق وإيران حيث تبرز هما دور العلاقة التجارية بين الدولتين إيران والعراق والتي أفرزت ارتفاع معدلات البطالة في العراق وهذا ما حقق أهداف السياسة المائية الإيرانية اصبح العراق يعتمد كليا على مختلف أنواع المنتجات الايرانية، بفعل السياسة التي رسمتها إيران لتصريف منتجاتها في السوق العراقي حتى وصل الحال إلى استيراد الخضروات والصناعات اليدوية البسيطة، وبتأثير ذلك اتسم الاقتصاد العراق باختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي [42].

وأن إقامة المشاريع الإيرانية على مجاري الأنهار المشتركة، الحق العراق بخسائر فادحة والتي تمثلت بتراجع كمية الوارد المائي للعراق بنسبة تتراوح بين (٦٠-٧٠%)، حيث شهدت المناطق الحدودية للجهة الشرقية من العراق جفافاً لا سابق له بفعل إجراءات الحرب المائية غير المعلنة وغير القانونية التي تعد انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي الخاص بالأنهار المشتركة وانخفاض كبير لروافد نهر دجلة التي تقع أحوضها في الأراضي الإيرانية، مما أثر سلبًا على المشاريع التنموية والاقتصادية في العراق ، إيران كواحدة من الدول المهمة التي تقع في مصب حوضي نهري الفرات ودجلة، تقوم بإنشاء سدود لتوجيه جزء من مياه تلك الأنهار نحو مناطقها الداخلية. تلك الإجراءات تعد أحد أسباب ندرة المياه في العراق، حيث تقوم إيران أيضاً بقطع مياه نهر الزاب الصغير خلال فصل الصيف، وتمارس نفس السياسات تجاه العديد من الأنهار الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن إيران عملت على تقليل حجم التدفق المائي بنسبة تصل إلى 75% عن طريق بناء السدود الضخمة كـ سد دريان وسد جران على نهر ديالى. هذه الإجراءات من شأنها أن تؤثر على قدرة العراق، بما في ذلك منطقتي دربندخان وحمرين، على إنتاج الطاقة الكهرومائية وتوفير المياه اللازمة لأغراض الري. [43]

وقامت إيران بالسيطرة على روافد نهر دجلة الواقعة في أراضيها، حيث قامت بقطع مياه نهر الوند والكرخة والطيب، وتحويل مجرى نهر الكارون الرافد الوحيد لمجرى شط العرب جنوب محافظة البصرة إلى داخل الأراضي الإيرانية بعد إن كان يصب في شط العرب بالقرب من مدينة المحمرة المقابلة لمدينة البصرة ويجهزها بأكثر من (21) مليار م من المياه العذبه سنويًا ، مما نتج عنه أضررا بالغة في عملية إدارة الموارد المائية لدى العراق، إذ أثرت وبشكل مستمر في

نوعية وكمية المياه في شط العرب من خلال السيطرة على مياه نهر الكارون، مما أسهم في ارتفاع معدلات الملوحة في مياه شط العرب [44].

أما تأثيرات تحويل إيران لنهري الزاب الأسفل وسيروان على إقليم كردستان، وفي عام ٢٠١٧، بدأت إيران عملياتها بإنشاء سد زرادشت الجديد المعروف محليا باسم سد كلسه بالقرب من الحدود، مع وجود خزان كبير يجمع المياه من النهر ، فضلا عن أنظمة تجميع مياه الأمطار الأخرى، التي تسببت في تعطيل كبير في سرعة جريان نهر الزاب الأسفل، في حين كان هناك انقطاع على النهر ؛ بسبب مشاريع إيرانية أخرى، وقد أدى ذلك إلى تعرض النهر للجفاف في آب , إن نقص الكميات المائية وقطعها في بعض الأحيان من قبل إيران كما هو الحال في نهر الكارون، والكرخه، ودويريج، والطيب ونهر الوند، التي تصب في نهر ديالي، فضلاً عن قطع المياه وعدم وصولها إلى الروافد التي تغذي أهوار العراق أدى إلى جفاف مساحات واسعة وظهور إضرار بيئية فادحة ولاسيما التغيرات التي حصلت في المنطقة بزيادة المساحات المتصحرة، فضلاً عن توقف نهر ديالي القادم من إيران تماماً عن الجريان في الآونة الأخيرة بسبب قيام إيران بإنشاء مجموعة من السدود مما أدى في النهاية إلى جفاف بحيرة السعدية بعد انحسار المياه عنها ، وسيكون لانخفاض تدفق هذه الأنهار تأثير واضح على السدود الموجودة في العراق، وثمّة ثلاثة سدود عراقية مهمة على النهرين وهما سد دوكان على نهر الزاب الصغير، وسد دربنديخان وسد حمرين على نهر سيروان وتتولّى حكومة إقليم كردستان تشغيل سدي دوكان و دربنديخان، بينما تتولى الحكومة العراقية الاتحادية تشغيل سد حمرين، وتُعدّ هذه المشاريع الحيوية ليس لأنها تضمن الأمن المائي في إقليم كردستان العراق فحسب، بل أيضا في المناطق الزراعية بالقرب من بغداد وخارجها وبشكل عام، أثر انخفاض القدرة في الاعتماد على التدفقات الثابتة في نهري سيروان والزاب الصغير على الزراعة ونوعية المياه في جميع أنحاء حوض نهر دجلة [45].

وفي السنوات العشر الأخيرة خسر العراق نحو (8 %) من المياه المتدفقة إليه من إيران بعد قطعها نحو ٣٥ إلى ٤٢ رافداً رئيساً عن نهر دجلة وما تبقى هو سبعة إلى ثلاثة روافد إيرانية فقط في طريقها إلى التجفيف بعدما أعلنت طهران أنها بصدد بناء نواظم وسدود جديدة عليها إيران تفضل بشكل عام التعامل مع نزاعات المياه مع العراق كقضية داخلية وليست إقليمية، وفي

الواقع، لا يوجد بروتوكول اتفاق شامل بين بغداد و طهران بشأن إدارة المياه المشتركة كما إن خطة التنمية الوطنية الخمسية الإيرانية (٢٠١٠ – ٢٠١٥) حتمت منع تدفق المياه عبر إيران إلى دول جوارها وخصوصا العراق لكثرة الروافد الداخلة إليه، والعمل على إعادة تلك المياه وتحويلها إلى داخل إيران [46] .

السياسة التي تمارسها إيران لها تأثير مباشر على الواقع الزراعي والغذائي في العراق حيث أدت إلى انخفاض كبير في كمية الإنتاج الزراعي، وهذا القطاع الذي يسهم في الإنتاج المحلي الإجمالي، ومن ثم انعكاسه على مدخولات الفلاحين المزارعين مما يدفع بهم إلى ترك مهنة الزراعة والهجرة الى المدن فضلا عن تحول مساحات واسعه من الاراضي لمناطق صحراوية قاحلة.

تقوم به ايران من أعمال وإجراءات يضر بالعراق وحقوقه في مياه الأنهار المشتركة بين البلدين، يعود إلى أنها تعمل بمشاركة الصين على استثمار ما يقارب عشرة مليارات دولار في تنفيذ مشاريع خزن المياه في ضمن ما يطلق عليه مشاريع الأفق الأزرق) والتي تهدف في مجموعها إلى تحويل مجاري الأنهار المشتركة بينها وبين العراق إلى داخل الأراضي الإيرانية لمسافات تصل إلى ٨٠٠كم ومن هذه الأنهار (الوند) وفروعه الكرخة، والكارون)

ستمرار إيران في تنفيذ سياستها المتعلقة بالمياه قد يؤدي إلى زيادة نمو ثلث مساحة الأراضي الزراعية في العراق. هذا بدوره قد يساهم في توسيع وتقدم الصحاري في العراق وانتشار الكثبان الرملية المتحركة، مما يعرض القطاع الزراعي في العراق لخطر الانهيار. يعود هذا الأمر إلى انعدام الرغبة لدى الفلاحين في ممارسة مهنة الزراعة، حيث أن معظمهم يفضلون العمل في قطاعات أخرى تحقق أرباحاً أكبر وتوفر مصادر دخل ثابتة لهم. [47] .

الخاتمة

تواجه العراق تحديات كبيرة في مجال المياه نتيجة للسياسات المائية التي تنتهجها دول الجوار، بشكل خاص إيران، فيما يتعلق بأنهاره المشتركة. هذه السياسات أدت إلى حدوث فجوة كبيرة في الميزان المائي للعراق وتدهور الوضع الإنساني والبيئي.

قامت إيران بإقامة سدود وتغيير مجاري الأنهار المشتركة، مما أدى إلى تقليل كميات المياه التي تصل إلى العراق. ونتيجة لذلك، تعرضت معظم أراضي العراق لظاهرة التصحر، مما أثر سلبًا على القطاعات الاقتصادية والزراعية والصناعية في البلاد.

هذا التهديد أثر على أمن وسلامة الموارد المائية في العراق، نظرًا لعدم التزام الدول المتشاطئة مع العراق بالاتفاقيات المبرمة بشأن مياه الأنهار المشتركة. يشترك العراق مع إيران في مجموعة من الأنهار التي تمتد عبر حدودهما الشرقية من الشمال إلى الجنوب. وقد قامت إيران ببناء مشاريع مائية على هذه الأنهار بشكل منفرد ودون التشاور مع العراق، وقامت بتغيير مجرى الأنهار المشتركة دون الاعتراف بالصفة الدولية لهذه الأنهار ودون الحوار أو الاعتراف بحق العراق فيها.

من أجل حل هذه المشكلة، يجب أن تتم المزيد من المحادثات والحوارات بين العراق وإيران ودول الجوار الأخرى، وذلك للوصول إلى اتفاقيات مائية عادلة ومستدامة تحفظ حقوق العراق في الموارد المائية المشتركة. يجب أن يتم التأكيد على الأبعاد الدولية لهذه الأنهار وأهمية التعاون الإقليمي في حماية وإدارة الموارد المائية للجميع.

الاستنتاجات

العراق يواجه تحديات مائية رئيسة تتمثل في وقوع منابع مصادر أنهاره خارج حدوده، مما يعني أنها تكون خارج نطاق سيطرته. هذه المشكلة لها ثلاثة أبعاد رئيسة: البعد الجغرافي، السياسي والاقتصادي.

- بالنسبة للبعد الجغرافي، فإن وجود منابع المياه خارج الحدود العراقية يعني أن العراق يعتمد على تدفق المياه من الدول المجاورة، وهذا يجعله ضعيفًا في التحكم والسيطرة على هذه المصادر.
- أما بالنسبة للبعد السياسي، فإن العراق يواجه تحديات فيما يتعلق بالتعاون المشترك والاتفاقيات المائية مع دول الجوار، بما في ذلك إيران. قد تؤثر السياسات المائية لهذه الدول، مثل بناء السدود ورمي المخلفات في المجاري المائية، على نوعية المياه في العراق وتزيد من نسبة الملوحة.

- وفي البعد الاقتصادي، يتزايد الطلب على المياه في العراق بسبب النمو السكاني المستمر والتطور الصحي والثقافي. هذا الارتفاع المستمر في السكان يزيد الطلب على المياه، مما يزيد الضغط على الموارد المائية المحدودة.

الهوامش

(1)محمد بديوي الشمري التعطيش السياسي تفصيل في مسألة المياه في العراق، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١، ص 35 .

(2) نجلاء مراعي , الامن المائي العربي التهديدات واليات المواجهة , القاهرة , العربي للنشر والتوزيع 2021 , ص 13

(3) زين الدين عبد المقصود , الطاقة البديلة ومنظومة الامن القومي لدولة الكويت ودول الخليج العربية . دراسة تحليلية تقويمية , مركز البحوث والدراسات الكويتية , الكويت , 2008 , ص 45 .

(4) منذر خدام , الامن المائي العربي , الواقع والتحديات , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 2001 , ص 21 .

(5)هالة خالد حميد، إشكالية الأمن المائي في العلاقات التركية العراقية دراسة في آليات التعامل الأمثل في قضية المياه، مجلة القضايا السياسية، العدد ٦٥، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين. 2021 , ص366 .

(6)ثائر محمود رشيد وعلا علاء حسين استخدام الموارد المائية في ظل تحديات الأمن المائي في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٤ العدد ١٠٣، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٧ ,ص280 .

(7) نقلا عن : محمد عيد كليس وابراهيم محمد ادم , السياسة المائية الاثيوبية واثرها على دولتي السودان ومصر : دراسة حالة سد النهضة , الجزائر , مجلة دراسات افريقية , المجلد 3 , العدد 7 , 2019 , ص 193 .

(8)منذر خدام , مصدر سبق ذكره , ص 46 .

(9)نقلا عن سعدون شلال وآخرون، أثر السياسة المائية التركية على نقص المياه العراقية السطحية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ١٥ ، كلية التربية للبنات جامعة الكوفة، ٢٠١٢، ص ٣٦٢

(10) المصدر نفسه , ص 362 .

(11)رشيد سعدون محمد و وسام وهيب مهدي، السياسة المائية التركية وتأثيرها على الوارد المائي العراقي، مجلة الآداب، العدد ١٢٥ ، كلية الآداب، جامعة بغداد ٢٠١٨، ص ٢٨٧ .

(12) وزارة الموارد المائية , تقرير عام 2006 .

(13) احمد عمر الراوي , دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 , الواقع والتحديات , دار الشؤون الثقافية العامة , 2013 , ص 62

(14) المصدر نفسه , ص64 .

(15)فيصل عبد الفتاح نافع , مستقبل الزراعة في العراق ودورها في تعزيز الامن الغذائي الوطني , مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد 46 , 2014 , ص 199 .

(16) ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia)(2013) Inventory of shared water resources in western asia. Salim dabbous printing co. Beirut Lebanon , P 626 .

(17)خالد جواد ،سلمان تأثير سياسيات دول الجوار على مستقبل الموارد المائية في العراق، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ٣٦ ، كلية التربية الأساسية جامعة بابل، العراق، ٢٠١٧، ص ٧٢٨.

(18)عليان محمود عليان مصدر سبق ذكره ، ص ١١٠ .

([19]) قيس حمادي العبيدي، مشكلات الأنهار الحدودية الرئيسة بين العراق وإيران وتأثيرها على الأمن المائي العراقي، مكتبة منتدى دار الثقافة والفنون، بغداد، ٢٠١١، ص ١٢ .

([20]) صبحي احمد زهير العادلي، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥٩ .

([21]) محمود أديب فتاح أغا الكاكئي، المسؤولية الدولية عن الإضرار الناشئة عن المشاريع المقامة على المجاري المائية الدولية المشت ركة مع العراق في إحكام القانون الدولي ، ط ١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص ١٣٩

([22]) شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران دار البصري، بغداد، ١٩٦٦، ص ٢٣٦ .

([23])صاحب الربيعي، الأنهار الدولية في الوطن العربي ، ط ١ ، دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٢، ص ٥١ .

([24])سعدية عاكول منخي وأنفال سعيد داود، الواقع المائي للأنهار الحدودية بين العراق وإيران وأثارها البيئية (أنموذجاً لبعض الأنهار)، مجلة الآداب، العدد ١٢٧ ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص ٢٧٦

([25])صاحب الربيعي الصراع على المياه وأزمة الحقوق بين دول حوض النيل، ط1، دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠١، ص ١٧٦.

([26]) محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، الأمن المائي العراقي : دراسة عن سير المفاوضات قسمت المياه الدولية، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، ٢٠٠٨، ص ١٦٨ .

([27])عمار باسل جاسم مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤

([28]) نوري رشيد نوري، أحكام المياه الدولية في الشريعة الإسلامية والأنهار المشتركة مع إيران، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد ٣٦ ، الجامعة الإسلامية النجف الاشرف، ٢٠١٥، ص ٣٢٤

([29]) انتظار جاسم وشروق نعيم تناقص واردات نهري دجلة والفرات وأثارها على الإنتاج الزراعي (محافظات وسط وجنوب العراق أنموذجاً)، مجلة الآداب، العدد ١١١ ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ٤٨٢.

([30]) سلمان شمران العيساوي، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦٩ .

([31]) عبد الأمير احمد عبد الله الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران وأثرها على الأراضي الزراعية والأمن المائي العراقي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد ١ كلية التربية جامعة تكريت، ٢٠١٣، ص ٣٦٧ .

([32]) سالم محمد عبود و زياد محمد عبود، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٩-٣٠٨

([33]) عباس فاضل السعدي جغرافية العراق إطارها الطبيعي نشاطها الاقتصادي جانبها البشري، ط 1 ، الدار الجامعة للطباعة والنشر والترجمة , بغداد ,2009 , ص123 .

([34]) محمود اديب فتاح اغا الكاكني , مصدر سبق ذكره , ص97 .

([35]) شهاب محسن عباس مياه العراق أرقام ومتغيرات دار الجواهري للطباعة والنشر ، بغداد، ٢٠١١، ص ٣٤.

([36]) المصدر نفسه .

([37]) بشرى رمضان ياسين , اثر السدود والمشاريع الاروائية في اعالي نهري دجلة والفرات على البيئة الزراعية العراقية , مجلة اداب البصرة , العدد 67 , جامعة البصرة , 2013 , ص125 .

([38])هناء عبد الغفار السامرائي وأنور عبد الزهرة شلش الآثار الاقتصادية لأزمة المياه في العراق ومرتكزات الاستراتيجية مجلة الإدارة والاقتصاد العدد (١٠٥)، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد ٢٠١٥، ص ١٦.

([39]) بشرى مصدر سبق ذكره , ص 132 .

([40]) مظفر حسني علي وقاسم محمد , العلاقات التجارية بين العراق وايران بعد عام 2003 , التحديات وسبل التطوير , مجلة الادارة والاقتصاد , العدد 110 , 2017 , ص 19 .

([41])رفع حجم التبادل التجاري مع العراق الى 20 مليار دولار , موقع الكتروني , https://ar.irna.ir/news/85254497 تاريخ مشاهدة الرابط 2/12/2023

([42])ناظم عبدالله عبد واخرون , قياس وتحليل العوامل الموثرة في تجارة العراق الخارجية مع ايران في اطار نموذج الجاذبية للمدة (2001– 2016) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , العدد 24 , كلية الادارة والاقتصاد 2019 , ص410 .

([43])خالد جاسم الحجيمي، سياسة إيران المائية تجاه العراق وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ٦٣ ، جامعة الكوفة ، العراق، ٢٠٢١، ص ٥٥١

([44]) محمد زياري مونس السبتي مشكلة تغيير مجرى شط العرب وتأثيره على تغيير الحدود النهرية بين العراق وإيران دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد ٤٣، العدد ٣ كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة ،العراق٢٠١٨، ص ١٦٥ .

([47]) صفاء خلف , أزمة المياه في العراق ديناميك الصراع ومخاطر الاقتتال الداخلي مركز رواق بغداد تاريخ النشر ،٢٠٢١/، تاريخ الاطلاع
https://rewagbaghdad.org/home/View ArticlesNews

المصادر :.

- احمد عمر الراوي , دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 , الواقع والتحديات , دار الشؤون الثقافية العامة , 2013 .
- انتظار جاسم وشروق نعيم تناقص واردات نهري دجلة والفرات وأثارها على الإنتاج الزراعي (محافظات وسط وجنوب العراق أنموذجاً)، مجلة الآداب، العدد ١١١ ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص .
- بشرى رمضان ياسين , اثر السدود والمشاريع الاروائية في اعالي نهري دجلة والفرات على البيئة الزراعية العراقية , مجلة اداب البصرة , العدد 67 , جامعة البصرة , 2013.
- خالد جاسم الحجيمي، سياسة إيران المائية تجاه العراق وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد ٦٣ ، جامعة الكوفة ، العراق، ٢٠٢١
- خالد جواد ،سلمان تأثير سياسيات دول الجوار على مستقبل الموارد المائية في العراق، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ٣٦ ، كلية التربية الأساسية جامعة بابل، العراق، ٢٠١٧.

- زين الدين عبد المقصود , الطاقة البديلة ومنظومة الامن القومي لدولة الكويت ودول الخليج العربية . دراسة تحليلية تقويمية , مركز البحوث والدراسات الكويتية , الكويت , 2008 .
- سعدية عاكول منخي وأنفال سعيد داود، الواقع المائي للأنهار الحدودية بين العراق وإيران وأثارها البيئية (أنموذجاً لبعض الأنهار)، مجلة الآداب، العدد ١٢٧ ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٨.
- شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران دار البصري، بغداد، ١٩٦٦، ص ٢٣٦ .
- شهاب محسن عباس مياه العراق أرقام ومتغيرات دار الجواهري للطباعة والنشر ، بغداد، ٢٠١١ .
- صاحب الربيعي الصراع على المياه وأزمة الحقوق بين دول حوض النيل، ط1، دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠١ .
- صاحب الربيعي، الأنهار الدولية في الوطن العربي ، ط ١ ، دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٢ .
- صفاء خلف , أزمة المياه في العراق ديناميك الصراع ومخاطر الاقتتال الداخلي مركز رواق بغداد تاريخ النشر ،٢٠٢١/، تاريخ الاطلاع https://rewagbaghdad.org/home/View ArticlesNews
- عباس فاضل السعدي جغرافية العراق إطارها الطبيعي نشاطها الاقتصادي جانبها البشري، ط 1 ، الدار الجامعة للطباعة والنشر والترجمة , بغداد ,2009 .
- عبد الأمير احمد عبد الله الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران وأثرها على الأراضي الزراعية والأمن المائي العراقي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد ١ كلية التربية جامعة تكريت، ٢٠١٣ .
- فيصل عبد الفتاح نافع , مستقبل الزراعة في العراق ودورها في تعزيز الامن الغذائي الوطني , مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد 46 , 2014 .
- قيس حمادي العبيدي، مشكلات الأنهار الحدودية الرئيسة بين العراق وإيران وتأثيرها على الأمن المائي العراقي، مكتبة منتدى دار الثقافة والفنون، بغداد، ٢٠١١ .
- محمد زياري مونس السبتي مشكلة تغيير مجرى شط العرب وتأثيره على تغيير الحدود النهرية بين العراق وإيران دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة أبحاث البصرة للعلوم

الإنسانية، المجلد ٤٣، العدد ٣ كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة ،العراق٢٠١٨ .

- محمد عبد المجيد حسون الزبيدي، الأمن المائي العراقي : دراسة عن سير المفاوضات قسمت المياه الدولية، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، ٢٠٠٨ .
- محمد عيد كليس وابراهيم محمد ادم , السياسة المائية الاثيوبية واثرها على دولتي السودان ومصر : دراسة حالة سد النهضة , الجزائر , مجلة دراسات افريقية , المجلد 3 , العدد 7 , 2019 .
- محمود أديب فتاح أغا الكاكئي، المسؤولية الدولية عن الإضرار الناشئة عن المشاريع المقامة على المجاري المائية الدولية المشت ركة مع العراق في إحكام القانون الدولي ، ط ١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧.
- مظفر حسني علي وقاسم محمد , العلاقات التجارية بين العراق وايران بعد عام 2003 , التحديات وسبل التطوير , مجلة الادارة والاقتصاد , العدد 110 , 2017 .
- منذر خدام , الامن المائي العربي , الواقع والتحديات , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 2001 , ص 21 .
- ناظم عبدالله عبد واخرون , قياس وتحليل العوامل الموثرة في تجارة العراق الخارجية مع ايران في اطار نموذج الجاذبية للمدة (2001- 2016) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , العدد 24 , كلية الادارة والاقتصاد 2019 .
- نجلاء مراعي , الامن المائي العربي التهديدات واليات المواجهة , القاهرة , العربي للنشر والتوزيع 2021 .
- نوري رشيد نوري، أحكام المياه الدولية في الشريعة الإسلامية والأنهار المشتركة مع إيران، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد ٣٦ ، الجامعة الإسلامية النجف الاشرف، ٢٠١٥ .
- هناء عبد الغفار السامرائي وأنور عبد الزهرة شلش الآثار الاقتصادية لأزمة المياه في العراق ومرتكزات الاستراتيجية مجلة الإدارة والاقتصاد العدد (١٠٥)، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد ٢٠١٥

_ ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia)(2013) Inventory of shared water resources in western asia. Salim dabbous printing co. Beirut Lebanon